



بلاغ

وعليه، فانه بعد التداول مع القواعد العمالية المثقفة حول إطارها النقابي بالاتحاد العام للشغالين بأسفي، لا يسعنا إلا أن نعلن للرأي العام المحلي والوطني ما يلي:

1. فخرنا واعتزازنا بالقواعد العمالية التي استجابت على نطاق واسع لدعوة المقاطعة التي أسفرت عن إفشال مهزلة 29 ماي الماضي، وامتناننا وتقديرنا لمناضلينا الذين شاركوا بتنسيق مع المكتب النقابي في انتخابات الدورة الأولى ولا لتفادي التهديدات.
2. تنديدنا بمواصلة تمسك الأجهزة المسؤولة بالصمت إزاء الانتهاكات العديدة لمضامين مدونة الشغل فيما يتعلق بالانتخابات وغيرها وخصوصا مندوب الوزارة الوصية على قطاع التشغيل الذي تحول إلى خادم مطيع للإدارة يهين لها أسباب صناعة مناديب للأجراء يأترون بأمرها ولا يعينون بهموم العمال.
3. اعتزامنا اللجوء مباشرة إلى القضاء انسجاما مع المادة 453 والمادة 454 من مدونة الشغل التي تعطينا هذا الحق في ممارسة لممارسة طعوننا في الطريقة التي اعتمدها الإدارة في العمليات الانتخابية. وهي طريقة تدل على عقلية بيروقراطية ما زالت تعتقد إن القفز على القانون في مغربنا الحديث يمكن أن يمر بسلام.
4. اعتبارنا دورة اليوم استمرارا لفصل من فصول مسرحية سخيفة تنقسم فيها الإدارة دور البطولة مع مندوب وزارة التشغيل لبلوغ هدف بات واضحا للعيان، إلا وهو تهيمش المكتب النقابي ومواصلة التنكيل بأعضائه وكل المتعاطفين معه، سيراً على نهج التصفية النهائية لكل ما له علاقة بالعمل والحرية النقابية التي يكفلها الدستور كحق لجميع المغاربة.
5. شكرنا لكافة القوى الحية التي ما فتئت تسانددنا في معركتنا النضالية المشروعة وخصوصا فعاليات المجتمع المدني وممثلي الجمعيات الحقوقية ومراسلي وممثلي الصحافة الوطنية المكتوبة

يبدو أن إدارة شركة اسمنت المغرب لم تفهم جيدا أو لا تريد أن تفهم الرسالة الواضحة التي وجهتها إليها الشغيلة الإسمنتية التي قاطعت الانتخابات المهنية التي شهدتها المصنع يوم الخميس 29 ماي الماضي. فهاهي الإدارة تسابق الريح لتنظيم دورة ثانية كي تخرج من المأزق الذي زجت بنفسها فيه بحثا عن مناديب على المقاس، متناسية أن (ما بني على باطل فهو باطل) وان نتائج الدورة الثانية المنظمة يوم الأربعاء 04 يونيو الجاري، حتى وان نصت مدونة الشغل على صحتها، فان ذلك لا يلغي حق الشغيلة في الطعن سواء في النتائج أو في العملية الانتخابية برمتها.

إن الإدارة المحلية للمصنع وهي تهوول نحو الانتخابات بسرعة خارقة إنما تؤكد أنها تتعامل مع مدونة الشغل بانتقائية مؤسفة معتمدة في ذلك كعادتها على خدمات مندوبية التشغيل بحيث تتجاهل ما توافق من المدونة مع مصالح العمال، وتصر إصرارا مكشوفاً على التنفيذ الحرفي لما توافق مع مصالح أطراف معينة بالإدارة وهي مصالح تتعارض في عمقها مع المصالح العام للمصنع.

وهكذا فان الدورة الثانية أيا كانت نتائجها يمكن أن تحفزنا كمكتب نقابي مسنود بقواعد عمالية واسعة أن نذهب بعيدا في الاستفادة مما تحوله لنا مدونة الشغل في إطار الطعن، سيما و إننا رفضنا قبيل انتخابات 29 ماي الماضي اللجوء إلى القضاء واكتفينا فقط بمراسلة عدة جهات مسؤولة أملى منها التدخل لتصحيح كثير من التجاوزات التي صاحبت عمدا التهييب للعملية الانتخابية. ولما تأكد لدينا أن إحدى تلك الجهات لم تقف عند حد التهاون في أداء واجبها بل ذهبت إلى حد التواطؤ لإقصاء أية لائحة انتخابية منافسة لللائحة اليتيمة للإدارة، وهذا تحديدا ما بدر أمام اندهاش الشغيلة الإسمنتية من طرف مسئول من عيار المندوب الإقليمي لوزارة التشغيل والتكوين المهني ولهادا دعونا إلى مقاطعة الانتخابات، فكانت الاستجابة شاملة، وهو ما اعتبرناه رسالة واضحة، لكن الإدارة لم تستوعب منها شيئا. ولذلك فان موقفنا مازال تابنا إزاء الانتخابات المهنية. بالمصنع سواء في دورتها الأولى أو الثانية، وما تزال مؤاخذاتنا على خروقات الإدارة قائمة كما أوردناها في رسالة الإخبار بالمقاطعة التي عمناها على عدد من المسؤولين في 27 ماي الماضي. وليس من حكم بيننا إلا القضاء الذي تجنبتنا اللجوء إليه سابقا بموجب المادة 443 من مدونة الشغل حفاظا على سمعة الشركة.

وانه لنضال حتى النصر



04 يونيو 2008